AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي

UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone: 517 700 Fax: 5130 36
website: www. www.au.int

المجلس التنفيذي
الدورة العادية السادســة والعشرون
أديس أبابا، إثيوبيا، 23-27 يناير 2015

EX.CL.893 (XXVI)

الأصل: إنجليزي

المؤتمر السابع للوزراء الإفريقيين المعنيين بالتكامل

مركز مؤتمرات رويال سوازي إيزولويني، سوازيلاند

16 - 17 يوليو 2014

—

EA 12811

AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي

UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone: 251-115-517 700 Ext. 255

مؤتمر الاتحاد الأفريقي السابع للوزراء المسؤولين عن التكامل

16 – 17 يوليو 2014

مركز مؤتمرات رويال سوازي

إيزولويني، سوازيلاند

COMAI/MIN/RPT. (VII)

التقرير

أولاً. مقدمة:

1. عُقد مؤتمر الاتحاد الأفريقي السابع للوزراء المسؤولين عن التكامل يومي 17 و18 يوليو 2014 في مركز مؤتمرات رويال سوازي، في إيزولويني، سوازيلاند.

ثانياً. الحضور:

2. حضرت الاجتماعَ الدول الأعضاء التالية: أنجولا، بنين، بوتسوانا، بوركينا فاسو، بوروندي، الكاميرون، تشاد، جزر القمر، الكونغو، كوت ديفوار، جمهورية الكونغو الديمقراطية، مصر، إثيوبيا، إرتريا، غانا، غينيا، كينيا، ليبيريا، ملاوي، مالي، موريشيوس، ناميبيا، رواندا، الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية، السنغال، سيشل، جنوب أفريقيا، السودان، سوازيلاند، تنزانيا، توجو، تونس، أوغندا، زامبيا وزيمبابوي.
3. وحضر الاجتماع أيضاً كل من السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي (كوميسا)، ومجموعة تنمية الجنوب الأفريقي (سادك)، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، والبنك الدولي، والمنظمة البحرية الدولية وممثلون من القطاع الخاص والمجتمع المدني في أفريقيا. وترفق قائمة المشاركين في ملحق هذا التقرير.

ثالثاً. مراسم الافتتاح:

الكلمة الافتتاحية لسعادة الدكتورة نكوسازانا دلاميني زوما:

4. في كلمتها الافتتاحية، رحبت معالي الدكتورة انكوسازانا دلاميني زوما، رئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي، بالمشاركين في مؤتمر الاتحاد الأفريقي السابع للوزراء المسؤولين عن التكامل. ووجهت الشكر إلى جلالة ملك سوازيلاند وحكومته وشعبه، لكرم الضيافة الذي حظيت به الوفود منذ لحظة وصولها وللمرافق والترتيبات الممتازة الممنوحة للمؤتمر.
5. أطلعت سعادة الدكتورة الاجتماع على المشاورات بشأن أجندة 2063، حيث أعرب الأفريقيون من مختلف مشارب الحياة خلال المشاورات عن طموحاتهم المتعلقة بالقارة الأفريقية التي يصبون إليها، وهي أفريقيا متكاملة ومزدهرة وديمقراطية، تعتنق قيم الوحدة

الأفريقية الشاملة وأفريقيا تتبوأ المكانة التي تستحقها في العالم. وأشارت إلى أن أجندة 2063 هي إطار يجمع ما بين الخطط القارية والإقليمية والوطنية، ويحدد محطات إنجاز يتعين تحقيقها على فترات منتظمة. ونظراً لأن قمة الاتحاد الأفريقي التي عُقدت في ملابو في يونيو 2014 قد منحت وقتاً إضافياً لإجراء المزيد من المشاورات مع الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية من أجل بلورة واعتماد الإطار والخطة العشرية الأولى بحلول يناير 2015، أهابت بالوزراء المسؤولين عن التكامل أن يدلوا بمدخلاتهم في مشروع الوثيقة الإطارية.

6. وبالنسبة لموضوع المؤتمر، أكدت سعادة الدكتورة دلاميني زوما على أن تطوير البنية التحتية لا يزال عنصراً أساسياً لتمكين أفريقيا من في سلام وازدهار. وفي هذا الصدد، يسعى برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا، والخطط الرئيسية للبنية التحتية للمجموعات الاقتصادية الإقليمية، إلى ربط العواصم والمراكز التجارية الأفريقية ببعضها البعض من خلال الطرق البرية، والسكك الحديدية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وأكدت أيضاً على أن البنية التحتية هي الكيان الصلب الذي من دونه ستظل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والتصنيع، والزراعة، والتجارة الأفريقية البينية تسير ببطء في القارة. وإضافة إلى ذلك، يحتل الاستثمار في الموارد البشرية مثل التعليم وإمكانية الحصول على الخدمات الأساسية والصحة نفس القدر من الأهمية.

7. ولاحظت أن وتيرة التكامل القاري بطيئة وبحاجة إلى تعزيز لتتمكن أفريقيا من التمتع بفوائد وأوجه تآزر التكامل، بما في ذلك امتلاك أسواق أكبر، ووفورات الحجم، وزيادة كفاءة تخصيص عوامل الإنتاج والاستثمارات، واستغلال الاقتصادات بصورة أكثر فعالية. وفي ضوء هذا الإنجاز الذي من شأنه التعجيل بعملية التكامل، أخذت القارة على عاتقها مسؤولية إطلاق منطقة التجارة الحرة القارية بحلول 2017. وأضافت أن الموقف الأفريقي الموحد بشأن أجندة التنمية لما بعد عام 2015 وأجندة أفريقيا 2063 يمثلان محركات حيوية لعملية التكامل. إلا أنها نبهت الحضور لضرورة زيادة تعبئة الموارد المحلية لتمويل تنمية أفريقيا. وفي الختام، أهابت بالدول الأعضاء، والمجموعات

الاقتصادية الإقليمية، والمؤسسات القارية أن تقوم بالأدوار المنوطة بها في دفع عجلة التكامل.

الكلمة الرئيسية لمعالي الدكتور سيبوسيسو برنباس دلاميني، دولة رئيس وزراء مملكة سوازيلاند:

8. ألقى معالي الدكتور سيبوسيسو برنباس دلاميني، دولة رئيس وزراء مملكة سوازيلاند، الكلمة الرئيسية نيابة عن جلالة الملك مسواتي الثالث، إنغوينياما مملكة سوازيلاند. ورحب بالمشاركين في مملكة إسواتيني وأكد على أن استضافة مؤتمر الاتحاد الأفريقي السابع للوزراء المسؤولين عن التكامل تمثل مصدر سرور للبلاد. ووجه الشكر إلى الاتحاد الأفريقي لتكليف المملكة باستضافة هذا المؤتمر الهام، والذي ستشكل نتائجه حجر الأساس للتكامل الأفريقي.
9. وأشار فخامة الدكتور دلاميني إلى أن تعزيز البنية التحتية المتعلقة بالتجارة في أفريقيا، بما في ذلك نظم النافذة الواحدة للجمارك واستخدام شبكات الجمارك الحاسوبية في كافة أنحاء الدول الأعضاء، يعد وسيلة لتكامل إجراءات التخليص الجمركي ورقمنتها وتسريعها. وأثنى على اختيار الموضوع، حيث رآه ملائماً للتعجيل بأجندة التكامل الاقتصادي لأفريقيا. وفي هذا الصدد، كان اعتماد برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا مناسباً لتسريع النمو، وزيادة الكفاءة، وتسهيل التكامل في الاقتصاد العالمي والنهوض بمستويات المعيشة في القارة.
10. بالنسبة للموقف الأفريقي الموحد بشأن أجندة التنمية لما بعد عام 2015 وأجندة أفريقيا 2063، قال دولة رئيس الوزراء أنهما سيتيحان لأفريقيا فرصة التحدث بصوت واحد، الأمر الذي من شأنه تعزيز القدرة التفاوضية للقارة وزيادة احتمالية تحقيق تكامل شامل للموقف الأفريقي بشأن أجندة التنمية العالمية. وأضاف أن مملكة إسواتيني تدعم أجندة 2063 لأنها تدعو لاتخاذ تدابير وتبني إطار استراتيجي وخارطة طريق من أجل تحقيق أهداف إنمائية قارية. وعلاوة على ذلك، فإنها تشكل فرصة لكي تستعيد أفريقيا سلطتها على تحديد مصيرها بنفسها.

11. ودعا دولة رئيس الوزراء إلى تحسين التجارة البينية الأفريقية بغية تحقيق فوائد عرضية إيجابية من الأسواق المشتركة المزمعة. وسيتطلب هذا الأمر الاستثمار في البنية التحتية المتعلقة بالتجارة بما في ذلك النقل، والاتصالات والطاقة على المستويات الوطني والإقليمي والقاري. وأشار إلى ضرورة إشراك القطاع الخاص على جميع المستويات في صنع القرارات بشأن المسائل السياساتية المرتبطة بالتجارة، إذ إن ذلك ينطوي على إمكانية تعزيز التجارة البينية الأفريقية بشكل كبير. وأهاب بالحكومات الأفريقية أن تدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نظراً لأنها تمثل العمود الفقري للاقتصادات الأفريقية ولديها القدرة على تحسين الاستثمار المحلي وخلق فرص العمل.
12. واختتم كلمته متمنياً للمشاركين مداولات ناجحة ومعلناً افتتاح المؤتمر رسمياً.

رابعاً. تشكيلة هيئة المكتب:

13. شكّل الاجتماع هيئة مكتبه على النحو التالي:
    1. الرئيس: سوازيلاند (الجنوب الأفريقي)؛
    2. النائب الأول للرئيس: غانا (غرب أفريقيا)؛
    3. النائب الثاني للرئيس: جمهورية الكونغو الديمقراطية (وسط أفريقيا)؛
    4. النائب الثالث للرئيس: تونس (شمال أفريقيا)؛
    5. المقرر: تنزانيا (شرق أفريقيا).

خامساً. اعتماد جدول الأعمال

14. اعتمد الاجتماع جدول الأعمال التالي:
    1. مراسم الافتتاح؛
    2. انتخاب هيئة المكتب؛
    3. اعتماد جدول الأعمال وتنظيم العمل؛
    4. تقرير الأنشطة لرئيس مؤتمر الاتحاد الأفريقي السادس للوزراء السؤولين عن التكامل؛

5. لمحة عامة عن حالة التكامل في أفريقيا وتنفيذ توصيات المؤتمر السادس لوزراء الاتحاد الأفريقي المسؤولين عن التكامل؛
6. حلقة نقاش حول موضوع المؤتمر: "البنية التحتية والتكامل في أفريقيا"؛
7. إحاطة عن الموقف الأفريقي الموحد بشأن أجندة التنمية لما بعد عام 2015؛
8. إحاطة عن أجندة أفريقيا 2063؛
9. بحث واعتماد توصيات اجتماع الخبراء؛
10. ما يستجد من أعمال؛
11. بحث واعتماد التقرير الوزاري؛
12. بحث واعتماد مشروع الإعلان الوزاري؛
13. موعد ومكان المؤتمر القادم؛
14. الجلسة الختامية.

سادساً. المداولات:

15. ترأس الاجتماع صاحب السمو الملكي الأمير لانغوسيمبي دلاميني، وزير التخطيط الاقتصادي والتنمية، سوازيلاند. وعُرضت البنود المدرجة في جدول الأعمال، وتلت ذلك مناقشات وتوصيات.

أ) **تقرير الأنشطة لرئيس مؤتمر الاتحاد الأفريقي السادس للوزراء السؤولين عن التكامل:**

16. قدم ممثل موريشيوس تقرير الأنشطة الصادر عن رئيس مؤتمر الاتحاد الأفريقي السادس للوزراء المسؤولين عن التكامل المنتهية ولايته، معالي السيد أرفين بوليل، وزير الشؤون الخارجية والتكامل الإقليمي والتجارة الدولية بجمهورية موريشيوس. وفي عرضه، استحضر الأنشطة المجراة من قبل الدول الأعضاء، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، علاوة عن أصحاب المصلحة، وفقاً لتوصيات الدورة السادسة لمؤتمر وزراء الاتحاد الأفريقي المسؤولين عن التكامل، التي عُقدت في

بلاكلافا، موريشيوس، في أبريل 2013. واستحضر أيضاً حالة التكامل في القارة، كما حث الدول الأعضاء وكذلك أصحاب المصلحة على تنفيذ التوصيات والمقررات والوثائق القانونية المتعلقة بعملية التكامل بكفاءة، من أجل تسريع تنفيذ معاهدة أبوجا.

ب) التقرير عن وضع التكامل في أفريقيا وتقرير عن متابعة تنفيذ التوصيات الصادرة عن المؤتمر السادس لوزراء الاتحاد الأفريقي المسؤولين عن التكامل:

17. عرض هذا البند سعادة مفوض الشؤون الاقتصادية بمفوضية الاتحاد الأفريقي، السيد أنتوني ماروبينج. وألقى الضوء على حالة التكامل الإقليمي في أفريقيا والتقدم المحرز في تنفيذ التوصيات الصادرة عن المؤتمر السادس لوزراء الاتحاد الأفريقي المسؤولين عن التكامل. وأبرز أيضاً التقدم المحرز في تنفيذ معاهدة أبوجا من قبل كل مجموعة اقتصادية إقليمية والمراحل التي تم قطعها، كما أشير إلى أن المجموعات الاقتصادية الإقليمية تتقدم نحو تنفيذ معاهدة أبوجا بإيقاعات مختلفة. وأن مجموعة شرق أفريقيا هي المجموعة الأكثر تقدماً، إذ أطلقت سوقها المشتركة في عام 2010. وأطلقت السوق المشتركة لغرب أفريقيا والجنوب الأفريقي (كوميسا) اتحادها الجمركي في يونيو 2009. وأحرزت المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إيكواس) ومجموعة تنمية الجنوب الأفريقي (سادك) تقدماً في إبرام اتفاقيات التجارة الحرة الخاصة بكل منهما، وكلاهما يخطط لإطلاق اتحاده الجمركي في 2015. وأبرمت الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا (إيكاس) اتفاقيتها للتجارة الحرة في عام 2004 ولكنها تواجه تحديات جسيمة في تنفيذها. ويتحرك كل من اتحاد المغرب العربي وتجمع دول الساحل والصحراء (س–ص) والهيئة الحكومية المشتركة للتنمية الدولية (إيقاد) ببطء، وما زالوا في مرحلة التعاون بين الدول الأعضاء لديهم. وفيما يتعلق بحرية حركة الأشخاص، أحيط الاجتماع بإحراز نتائج ضخمة في بعض الأقاليم مثل الإيكواس، وجماعة شرق أفريقيا، واتحاد المغرب العربي؛ في حين لا تزال مجموعات اقتصادية إقليمية مثل سادك وإيكاس وس–ص وإيغاد وكوميسا تواجه تحديات تحول دون سهولة حركة الأشخاص.

18. وفيما يتعلق بمتابعة توصيات مؤتمر وزراء الاتحاد الأفريقي المسؤولين عن التكامل السابق، أحيط الاجتماع علماً بأن معظم التوصيات قيد التنفيذ. وذُكر أنه على الرغم من التقدم المحرز في جميع القطاعات، لا تزال أفريقيا تواجه العديد من الصعوبات ومن بينها الصعوبات الناجمة عن تنسيق السياسات ونقص الإرادة السياسية لتنفيذ القرارات المتعلقة بالتكامل، وتخوف الدول من التنازل عن بعض من اختصاصاتها، وغياب/نقص الآليات للتعويض عن الخسائر المؤقتة في عملية التكامل، وعدم كفاية البنية التحتية المادية للتكامل، وغياب ملكية المشاريع الإقليمية على المستوى الشعبي، وغياب تبني البرامج الإقليمية على المستوى الوطني، ونقص الموارد المالية والبشرية.

19. تلقى الاجتماع إحاطة موجزة من ممثل الكوميسا عن الحالة العامة للتكامل في إقليم الكوميسا. وبهذا الشأن، أحيط الاجتماع عن التقدم المحرز في مجال بناء منطقة التجارة الحرة للكوميسا وبشأن وضع الآليات المناسبة للإبلاغ عن الحواجز غير الجمركية، ولا سيما آلية الإبلاغ عن الحواجز غير الجمركية عبر الإنترنت. ومن أجل تسهيل التجارة في الإقليم، وخاصة السعي نحو تعزيز التجارة الصغيرة الحجم، اعتمدت المجموعة شهادة منشأ إلكترونية ونظام تجاري مبسط.

20. وأُعلم الاجتماع كذلك بأن الكوميسا تعمل عن كثب مع مفوضية الاتحاد الأفريقي وضمن إطار الترتيب الثلاثي الأطراف من أجل دفع عجلة تنفيذ مشاريع البنية التحتية إلى الأمام. وقد وضعت المجموعة مؤسسات رئيسية مثل مصرف دول شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي للتجارة والتنمية، ومعهد المنتجات الجلدية، إلخ.

21. وتلقى الاجتماع أيضاً إحاطة من ممثل السادك عن الحالة العامة للتكامل في إقليم السادك. وفيما يتعلق بمسائل التجارة، ذُكر أن السادك أطلقت منطقة التجارة الحرة الخاصة بها في عام 2008، ويتم فيها حالياً تداول 85% من السلع تجارياً بدون رسوم جمركية. وتعمل المجموعة على تسهيل التجارة؛ ومواءمة إجراءات الجمارك من خلال وضع المراكز الحدودية ذات المنفذ الواحد، والإدارة المتكاملة للحدود. وأحيط الاجتماع كذلك عن التقدم المحرز في مجال حرية حركة الأشخاص في الإقليم والعمل الجاري

حالياً نحو بناء حيز اقتصادي للسادك على أساس التكامل المالي وتكامل الأسواق. وبالنسبة لتطوير البنية التحتية، صُرح بأن السادك تعمل بتآزر مع مؤسسات إقليمية وقارية، ولا سيما في سياق الخطة الرئيسية الثلاثية الأطراف وبرنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا. وأُبلغ الاجتماع أنه جاري العمل على بناء قواعد بيانات البنية التحتية الثلاثية الأطراف لأفريقيا.

ج) حلقة نقاش حول موضوع المؤتمر: *"البنية التحتية والتكامل في أفريقيا"*

<u>الجلسة الأولى: البنية التحتية التكامل: تعقّب الأداء اللوجستي:</u>

22. أدار هذه الجلسة معالي السيد أسومان كيينجي، وزير الخارجية المسؤول عن التعاون بشأن التكامل الإقليمي، أوغندا. قدم الدكتور إيف إكوي أمايزو، مدير "أفروسنتريسيتي ثينك تانك"عرضاً بعنوان "البنية التحتية والتكامل: تعقب أدائك اللوجستي".
23. وأشار المتحدث إلى ضرورة الانتقال من المفهوم الثابت للتكامل إلى المفهوم الدينامي له. ولاحظ أيضاً أن عدم كفاية الالتزام من جانب الدول الأعضاء يشكل حاجزاً خطيراً يعرقل سدّ الفجوة التي تحول بين البنية التحتية وبين التكامل الإقليمي. وفي هذا الصدد، ركز على أهمية تحسين وتعقب الأداء اللوجستي في مجال البنية التحتية. ودعا كذلك إلى النهوض بكفاءة الدول الأعضاء في مجال الإنفاق العام. وللتصدي لهذه المشكلة، حدد مصادر متعددة للأموال لدعم التكامل الإقليمي، بما في ذلك: المساهمات الطوعية؛ الصناديق الائتمانية؛ وموارد الميزانية؛ فضلاً عن الشراكات بين القطاعين العام والخاص. ودعا لإعادة النظر في دور القطاع الخاص الأفريقي في تحسين أداء لوجستيات البنية التحتية. وحث أيضاً الدول الأعضاء على رفع مستوى الكفاءة في تجهيز وتقديم خدمات البنية التحتية العالية الجودة. وأكد أيضاً على أن النهوض بنوعية الإحصاءات يعد عنصراً أساسياً لتقييم التقدم المحرز في مجال التكامل الإقليمي.

مناقشة:

24. وأشير خلال المناقشات إلى أن التكامل الإقليمي ينبغي ألا يقاس على أنه عملية خطّية. وعلاوة على ذلك، لوحظ إتمام تقدم كبير بالنسبة للتكامل الإقليمي وضخ استثمارات ضخمة في تطوير البنية التحتية. وأكد أعضاء الوفود على أهمية قطع التزامات مالية دعماً لأجندة الاتحاد الأفريقي 2063.

التوصيات:

25. أوصى الاجتماع بما يلي:

- الحاجة إلى تحسين القدرة الإنتاجية في مجال تطوير البنية التحتية؛
- الحاجة إلى إصلاح قوانين الجمارك، والتجارة والاستثمار؛ وتعزيز ممر التنمية وتحسين المضمون المحلي؛
- الحاجة إلى مواءمة مناهج التعليم بغية تعميق أجندة التكامل الإقليمي؛
- تم التأكيد على أهمية اعتماد السياسات الملائمة لتشجيع التكامل الإقليمي فضلاً عن إزالة الحواجز التي يصنعها الإنسان والتي تعرقل التكامل الإقليمي؛
- الحاجة إلى تعبئة موارد طويلة الأجل لدعم تطوير البنية التحتية؛
- الحاجة إلى إحصاءات عالية الجودة لتقييم التقدم في مجال التكامل الإقليمي؛

الجلسة الثانية: تطوير البنية التحتية، والتجارة الأفريقية البينية، وتعجيل التكامل في أفريقيا: ما هي التحديات التي تواجه أفريقيا؟

26. أدار هذه الجلسة معالي السيد ساميول ج. سيتا، وزير جماعة شرق أفريقيا، تنزانيا. وقدم العرض الأول الدكتور ت. بوبييه باسولي، من جامعة واجا 2، بوركينا فاسو، حول موضوع التحديات التي تواجه تطوير البنية التحتية والتكامل الإقليمي.

27. أبرز مقدم العرض أهمية البنية التحتية في أفريقيا باعتبارها عنصر أساسي لنجاح التكامل الإقليمي، مما أدى إلى اتخاذ عدة مبادرات على المستويين القاري والدولي. ولكن، بالرغم من الإقرار بتلك الأهمية التي تحتلها البنية التحتية بالنسبة للتكامل

الإقليمي، تعاني أفريقيا من عجز كبير في هذا المجال مما أعاق بشدة الجهود المبذولة لتحقيق تكاملها الإقليمي والأهداف الأخرى ذات الصلة.

28. وواصل عرضه مشيراً إلى أنه مع ظهور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمفاهيم الجديدة كالحوكمة الرشيدة، تجدد مفهوم التكامل الإقليمي فأصبح يشمل تطوير البنية التحتية وفقاً للأبعاد الثلاثة التالية: (1) البنية التحتية المادية والتي تغطي تطوير الشبكات الإقليمية للنقل والطاقة والاتصالات؛ (2) البنية التحتية غير المادية والدالة على رفع الحواجز غير الملموسة التي تعرقل حرية تنقل السلع ورؤوس المال والخدمات والأيدي العاملة. وهي تشمل أيضا وضع الأطر المؤسسية لتعزيز تكامل الأسواق الوطنية؛ (3) البعد الذي يشمل التدابير المشتركة الرامية إلى التغلب على التحديات العابرة للحدود ذات الطابع الإقليمي أو القاري، كإدارة المياه، والتكيف مع التغيرات المناخية، والمسائل الصحية العابرة للحدود وذلك من جملة أمور أخرى.

29. وقدم المتحدث بعد ذلك تقييماً للبني التحتية في أفريقيا والتقدم المحرز بشأنها، مستشهداً بمثال تطوير البنية التحتية في منطقة فرنك الجماعة المالية الأفريقية (الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا) وللتقدم المحرز في أفريقيا بالنسبة لأهداف التكامل. وتبين المقارنة بين ما حققته منطقة فرنك قياساً بالأقاليم الأخرى في أفريقيا حتى الآن أن تلك المنطقة تشهد أوجه تخلف كبيرة.

30. وفقاً للعرض، تتمثل التحديات الرئيسية الثلاثة التي تعرقل البنية التحتية اليوم في حجم الأموال اللازم تعبئتها، والحوكمة الرشيدة، وصعوبة اعتماد نهج إقليمي. ولذلك، أشار إلى الاحتياجات التمويلية، بما في ذلك: '1' برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا: 368 مليار دولار أمريكي لفترة 2012–2040 و'2' العنصر المكون من 61 مشروع وبرنامج ضمن المشاريع ذات الأولوية لذى برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا والبالغ تكلفته 68 مليار دولار أمريكي لفترة 2012–2020.

أبلغ الدكتور ب. باسولي المؤتمر بأن الحلول على المدى القصير في اللجوء إلى الاستثمار الخاص من خلال مبادرة الشراكة بين القطاعين العام والخاص، في جملة

أمور، وعلى المديين المتوسط والبعيد في إنشاء بعض المؤسسات المالية، مثل البنك الأفريقي للاستثمار، والموارد المالية لصندوق التكامل الأفريقي وصندوق أفريقيا 50 التابع للبنك الأفريقي للتنمية من أجل دعم مشاريع البنية التحتية.

31. وتتمثل التحديات الأخرى التي تواجه البنية التحتية بشكل أساسي في الحكم الرشيد واعتماد نهج إقليمي لإنجاز البنية التحتية العابرة للحدود. ويتطلب ذلك توافق الأراء بشأن الجوانب المؤسسية، ومواءمة الأطر التنظيمية، والتسعير ومعرفة دقيقة لتقاسم تكاليف المشاريع ومميزاتها.

32. وفي الخلاصة، أشار المتحدث إلى أن القارة الأفريقية لم تنجح بعد في تكييف بنيتها التحتية بحيث تحقق أهداف التكامل الإقليمي، على الرغم من المواقف السياسية المتخذة والتي تقر بوضوح بأن تطوير البنية التحتية عنصر أساسي لتحقيق التكامل. ولاحظ أنه:

- تم إحراز تقدم خلال العقود الماضية الأخيرة في اتجاه دعم التكامل الإقليمي
- إلا أن تلك الإنجازات لا تزال غير كافية نظراً لوجود عدد من التحديات المالية والمؤسسية.
- وتتمثل تلك التحديات الجسيمة في ضعف تعبئة الموارد المالية، والحوكمة الرشيدة واعتماد نهج إقليمي مناسب.

33. قدم البروفيسور مالك ساني، مدير معمل سياسات التجارة بجامعة داكار، عرضاً ثانياً عن تطوير البنية التحتية، والتجارة الأفريقية البينية، والتعجيل بالتكامل في أفريقيا.

34. وذكر خلال عرضه أن التجارة البينية الأفريقية أقل بنسبة 12% من مستوى التجارة الإقليمية البينية في أوروبا، وشمال أفريقيا وبلدان جنوب شرق آسيا. وأحيط الاجتماع بأن أفريقيا تعاني من عجز جسيم في البنية التحتية (الطرق البرية، الطاقة، السكك الحديدية، الموانئ، المطارات، ...)، وأن أقل من ثلث سكان القارة قادرون على الوصول إلى طرق صالحة لسير المركبات طوال السنة، في حين أن تكاليف النقل ووقت تسليم البضائع عبر الممرات البرية أعلى مرتين أو ثلاثة مرات مما هي عليه في مناطق أخرى في العالم.

35. وذكر أن عجز البنية التحتية يمثل أحد العوامل الأساسية التي تحول دون تحقيق القارة إمكاناتها الكاملة للنمو الاقتصادي، حيث تكبح براعتها التنافسية في الأسواق العالمية. وألقى الضوء على أن العقبة الرئيسية التي تعرقل التكامل الأعمق للأسواق لا تزال تكمن دون أدنى شك في التكاليف المرتفعة التي تتراكم على طول السلسلة التسويقية: النقل، وبصورة أعمّ، الكاليف اللوجستية، بجانب التكاليف الناجمة عن الإجراءات الإدارية المعقدة. وفي هذا الصدد، ينبغي اعتماد سياسات استباقية لبناء وتحديث البنية التحتية للتصدي لهذه المشكلة. وينبغي أن تنفذ البلدان سياسات لتسهيل التجارة قادرة على إزالة الحواجز المعرقلة للتجارة.

36. وفي النهاية، أشار إلى أن البنية التحتية المادية ليست إلا جزء من الحل وأن البنية التحتية غير المادية تحتل أهمية مماثلة، حيث تضم نطاقاً واسعاً من الأنشطة المرتبطة بالمرافق المادية. وتعد اللوائح من الجوانب الهامة في هذا المجال، ولا بد أن تطبق على المستويين الإقليمي والقاري للحد من تكاليف المعاملات الناجمة جزئياً عن أوجه ضعف المؤسسات الوطنية.

مناقشة:

37. أقر الاجتماع بضرورة خلق بيئة مواتية لجذب القطاع الخاص نحو تنمية البنية التحتية، ولا سيما من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص. بيد أن الأمر سيتطلب من الحكومات دراسة كافة الآليات المبتكرة للتمويل، والتفاوض بشكل أفضل مع القطاع الخاص من أجل تحقيق ما يلي: (1) إطالة مهل تسديد القروض (2) الحد من التكلفة التي يتحملها المستهلك بقدر الإمكان، نظراً لضعف القوى الشرائية للشعوب.

38. ألقى الضوء على ضرورة إيلاء الأولوية للبنى التحتية المادية كالنقل والطاقة، وذلك لما تشكله من آثار شديدة على التكامل والتنمية الاجتماعية – الاقتصادية.

التوصيات:

39. دعى المؤتمر الدول الأعضاء إلى:

- استكشاف كافة الآليات المبتكرة للتمويل والتفاوض بشكل أفضل مع القطاع الخاص من أجل تحقيق ما يلي: (1) إطالة مهل تسديد القروض (2) الحد من التكلفة التي يتحملها المستهلك بقدر الإمكان، نظراً لضعف القوى الشرائية للشعوب.
- استغلال الفرص التي يتيحها "الاقتصاد الأزرق"؛
- إيجاد الآليات المناسبة لضمان مساهمة أموال الشتات في تمويل البنية التحتية.

<u>الجلسة الثالثة: مشاركة الأعمال التجارية التي تملكها المرأة في مبادرات البنية التحتية الإقليمية الأفريقية: تقييم:</u>

40. أدارت هذه الجلسة سعادة الدكتورة إلهام محمود أحمد إبراهيم، مفوضة البنية التحتية والطاقة، مفوضية الاتحاد الأفريقي. وقدمت الدكتورة نتالي شينجي، مؤسسة ومديرة "أببيت ماركتينج" عرضاً بموضوع "تقييم مشاركة الأعمال التجارية التي تملكها المرأة في مبادرات البنية التحتية الإقليمية الأفريقية".
41. وأعلمت المشاركين أنه تم إجراء عدة دراسات لإبراز التحديات التي تواجه الأعمال التجارية التي تملكها المرأة، بما في ذلك محدودية فرص الوصول إلى الأسواق. وأكدت أن الأعمال التجارية التي تملكها المرأة من المفترض أن تلعب دوراً في نمو اقتصاد أفريقيا بصورة تحوّلية ومعجّلة ومطردة. وذكرت بعض المبادرات التي يمكن للأعمال التجارية التي تملكها المرأة أن تشارك فيها، بما في ذلك برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا المتوقع أن يستثمر حوالي 360 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2040. بيد أنها أشارت إلى أن معظم الأعمال التجارية التي تملكها المرأة لا تحظى بالقدر الكافي من التمكين للمشاركة في قطاعات مثل النقل/اللوجستيات والطاقة، ويعود ذلك بصورة أساسية إلى ضعف الوعي بمبادرات البنية التحتية الإقليمية وغياب التمويل المناسب.

مناقشة:

42. أعرب المشاركون عن دعمهم لمشاركة الأعمال التجارية التي تملكها المرأة في مبادرات البنية التحتية الإقليمية الأفريقية، مؤكدين أن المرأة تعد أحد محركات الاقتصاد. ونبهوا على عدم استبعاد النساء من القطاع غير الرسمي، مستشهدين ببعض الحواجز المخصصة التي قد تؤثر على إنتاجيتهن، بما في ذلك المخاطر التي يقابلها التجار العابرين للحدود. وأشار المشاركون أيضاً إلى أن مشاركة النساء في قطاع النقل/ اللوجستيات تتطلب فتح باب الخدمات المتعلقة بالبنية التحتية في القارة. لاحظ الاجتماع الحاجة إلى تمثيل أكبر للنساء في البرلمان وفي أجهزة صنع القرار في الحكومة من أجل تأثيرها في التشريعات والسياسات التي تعزّز تمكين المرأة.

التوصيات:

43. قُدمت التوصيات التالية:

1) يُطلب من المفوضية:

- تشجيع مشاركة النساء في برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا كموردين من الصف الأول أو الثاني أو الثالث؛
- إنشاء قاعدة بيانات للأعمال التجارية التي تملكها المرأة في أفريقيا في مجالات الطاقة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والنقل والمياه والتصديق عليها؛
- بناء قدرات النساء في إدارة الأعمال في القطاعات المذكورة أعلاه؛
- سنّ سياسات شراء تفضيلية تشجع اقتناء السلع والخدمات من النساء أصحاب الأعمال التجارية؛
- وضع مقاييس للعلاقة بين برنامج تنمية البنية التحتية في أفريقيا وبين الأعمال التجارية التي تملكها المرأة، لرصد وتقييم مشاركة تلك الأعمال في التنمية الاقصادية بصورة أفضل؛

- وضع تشريعات داعمة لاتخاذ تدابير إيجابية تجاه الأعمال التجارية التي تملكها المرأة.

2) تُحث الدول الأعضاء على ضمان تنفيذ بروتوكول وسياسات الاتحاد الأفريقي حول تمكين المرأة، لا سيما تمثيل المرأة في البرلمان وأجهزة صنع القرار بنسبة 30%.

ب) أجندة أفريقيا 2063:

44. قدم ممثل مفوضية الاتحاد الأفريقي، السيد ماندولسا عرضاً عن عملية أجندة 2063. وأبرز مقدم العرض أهم النقاط المتعلقة بنشأة عملية أجندة 2063 ومنهجيتها وأهدافها العامة، وأهم العوامل الداعمة لها وهيكل تنفيذها. وأعلم الاجتماع بأن عملية أجندة 2063 بدأت في سياق احتفالات العيد الخمسين لتأسيس منظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي، حيث اعتمد رؤساء الدول والحكومات في الدورة العادية الحادية والعشرين لمؤتمرهم، إعلاناً رسمياً نص من جملة أمور على التزامهم بإحراز تقدم في أفريقيا خلال السنوات الخمسين التالية. ولتنفيذ ذلك المقرر، شرعت مفوضية الاتحاد الأفريقي في عملية تشاورية واسعة النطاق مع مختلف أصحاب المصلحة الأفريقيين وعلى جميع المستويات من أجل تحديد "المستقبل الذي يصبو إليه الأفريقيون لعام 2063." وجاءت بعد ذلك عملية تقنية اشتملت تحليلاً تقنياً مفصلاً للوضع، أُعد من خلاله مشروع الوثيقة الإطارية لأجندة 2063.

45. تتكون أجندة 2063 من إطار استراتيجي للتحول الاجتماعي – الاقتصادي للقارة خلال الخمسين سنة القادمة، وتسعى إلى التعجيل بتنفيذ المبادرات القارية السابقة والحالية في مجال النمو والتنمية المستدامة. وتشمل الوثيقة الإطارية أهدافاً تجسد أهم طموحات أصحاب المصلحة الأفريقيين المستخلصة من المشاورات. وفي هذا الصدد، يطمح الأفريقيون إلى ما يلي:

- قارة قوية ومؤثرة تكون فاعلاً وشريكاً عالمياً
- قارة تنتهج تنمية قائمة على الأفراد

- أفريقيا مزدهرة
- قارة متحدة سياسياً ومتكاملة
- أفريقيا تنعم بالأمان والسلام
- أفريقيا ذات هاوية وقيم ثقافية متينة
- مجتمع ديمقراطي يعتنق مبادئ الحوكمة الرشيدة والعدل وسيادة القانون وحقوق الإنسان بصورة كاملة.

46. ستقترن أجندة 2063 بآلية تنفيذ قوية مزودة بأطر للرصد والتقييم ومدعومة بنظم متينة لإدارة المعارف من أجل النهوض بنوعية النتائج المنجزة. وستقدم أيضاً رسماً واضحاً لأدوار جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك المجموعات الاقتصادية الإقليمية، والدول الأعضاء، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، في سياق عملية الصياغة والتنفيذ. وأُطلع الاجتماع بأن المشاورات قد بلغت مرحلة حرجة للغاية، حيث تجري الدول الأعضاء مشاورات وطنية حول وثيقة أجندة 2063 وأن الموعد النهائي لتقديم المدخلات هو 31 أكتوبر 2014. وستقوم مفوضية الاتحاد الأفريقي بعد ذلك، بالتعاون مع وكالة التخطيط والتنسيق التابعة للنيباد، والبنك الأفريقي للتنمية، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا باستكمال الوثيقة لتقديمها خلال اجتماعات أجهزة وضع السياسات للاتحاد الأفريقي في يناير 2015.

ج) الموقف الأفريقي الموحد بشأن أجندة التنمية لما بعد عام 2015

47. قدم مفوض الشؤون الاقتصادية بمفوضية الاتحاد الأفريقي، السيد أنتوني ماروبينج، عرضاً حول الموقف الأفريقي الموحد بشأن أجندة التنمية لما بعد عام 2015. وأُطلع الاجتماع بأن أفريقيا متقدمة عن غيرها من مناطق العالم، إذ تقوم بتطوير موقفها الخاص إزاء أجندة التنمية لما بعد عام 2015. وبدأت العملية في عام 2012. ولتنفيذ ذلك القرار، انخرطت مفوضية الاتحاد الأفريقي في مشاورات مع أصحاب المصلحة الأفريقيين من أجل تحديد ملامح طموحاتهم بشأن الأجندة التي ينبغي أن يتبعها العالم

في مرحلة ما بعد الأهداف الإنمائية للألفية. وبناء على الطموحات التي أعرب عنها قطاع واسع من أصحاب المصلحة الأفريقيين وتحليل تقني مفصل للوضع، تم تطوير مشروع الموقف الأفريقي الموحد بشأن أجندة التنمية لما بعد عام 2015. اعتُمد مشروع الموقف الأفريقي الموحد من قبل الدورة العادية الثانية والعشرين لمؤتمر الاتحاد المنعقدة في أديس أبابا في 30–31 يناير 2014. ويستند الموقف الأفريقي الموحد على ست ركائز هي: 1) التحول الهيكلي والنمو الشامل؛ 2) العلوم والتكنولوجيا والابتكار؛ 3)التنمية المبنية على الأفراد؛ 4) الاستدامة البيئية والموارد الطبيعية وإدارة الكوارث؛ 5) السلم والأمن؛ 6) التمويل والشراكات.

48. تقود اللجنة الرفيعة المستوى عملية تطوير الموقف الأفريقي الموحد، وتتكون من عشرة رؤساء يمثلون الأقاليم الخمسة في القارة على النحو التالي: 1) الجنوب الأفريقي – ناميبيا وجنوب أفريقيا؛ 2) شرق أفريقيا – إثيوبيا وموريشيوس؛ 3) وسط أفريقيا – الكونغو وتشاد؛ 4) غرب أفريقيا – ليبيريا وغينيا؛ 5) شمال أفريقيا – الجزائر وموريتانيا. وترأس اللجنة الرفيعة المستوى فخامة الرئيسة هيلين جونسون سيرليف، رئيسة ليبيريا.

49. وفي إطار عملية الترويج، قامت اللجنة الرفيعة المستوى بإطلاق الموقف الأفريقي الموحد رسمياً في إنجمينا، تشاد في 28 فبراير 2014. وأطلقت أيضاً رئيسة اللجنة الرفيعة المستوى، فخامة الرئيسة سيرليف، الموقف الأفريقي المشترك على المستوى الوطني في مونروفيا، ليبيريا في 26 مايو 2014 من أجل إعلام أصحاب المصلحة الليبيريين. وقدمت أيضاً الموقف الأفريقي المشترك خلال مؤتمر الاتحاد الأفريقي المشترك السابع لوزراء المالية ومؤتمر لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتنمية الاقتصادية المنعقد في 29 مارس 2014 في أبوجا، نيجيريا. وقدمت رئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي، صاحبة السعادة الدكتورة نكوسازانا دلاميني زوما الموقف الأفريقي الموحد على هامش المؤتمر الوزاري لحركة عدم الانحياز في الجزائر في 29 مايو. وأطلقته أيضاً في أديس أبابا في حضور المجتمع الدبلوماسي الأفريقي

وغير الأفريقي بأكمله، والمنظمات الدولية، ووكالات الأمم المتحدة، ومنظمات المجتمع المدني.

50. ونُظمت أيضاً خلوة في 25–26 إبريل 2014، في نيويورك لسفراء دول المجموعة الأفريقية والممثلين الدائمين من أجل تعزيز الملكية ولضمان أن يعلو صوت المجموعة موحداً مع بدء المفاوضات الحكومية المشتركة في مقر الأمم المتحدة. وعُقدت اجتماعات مشابهة في جنيف، وبروكسل وواشنطن.

51. تبين من خلال استعراض عمل الفريق العامل المفتوح المعني بأهداف التنمية المستدامة إدراج عناصر الموقف الأفريقي المشترك بشكل مناسب وواضح في الحزمة الحالية من أهداف التنمية المستدامة .

التوصيات:

52. أوصى الاجتماع بما يلي:

1. اتخاذ مفوضية الاتحاد الأفريقي التدابير اللازمة لضمان تعميم وترويج أجندة 2063 والموقف الأفريقي المشترك لما بعد عام 2015 على نطاق واسع وعلى جميع المستويات (القاري والإقليمي والوطني) وبين كافة أصحاب المصلحة، وخاصة نقلها إلى مستوى القاعدة الشعبية وترسيخ تبني ملكية آليتي التنمية الأفريقيتين هاتين. تطوير استراتيجية اتصال بشأن أجندة 2063 تشمل من جملة أمور تعميم الرسائل عبر الإذاعة والتلفزيون وقنوات الإعلام الأخرى.
2. حثّ الدول الأعضاء على إجراء مشاورات وطنية بغية إثراء وثيقة أجندة 2063، لأن العمل ما زال جارياً، وعلى تقديم المدخلات لمفوضية الاتحاد الأفريقي بحلول 31 أكتوبر 2014، بناءً على طلب المجلس التنفيذي في ملابو، في يونيو 2014. وينبغي أن تحدد أيضاً حلقات العمل المذكورة تدابير ملموسة لضمان وجود روابط بين أجندة 2063 وخطط التنمية الوطنية للدول الأعضاء.

3. حثّ الدول الأعضاء على إبداء التزام مالي قوي لكفالة تنفيذ أجندة 2063 على أكمل وجه.
4. اضطلاع مفوضية الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء بتسهيل وضع نظام تعليمي متين، ومواءمة المناهج وإنشاء سلطة الاعتراف بالمؤهلات الأفريقية لضمان ثورة مهارات وتشجيع حرية حركة الطلبة والشباب.
5. اضطلاع مفوضية الاتحاد الأفريقي بضمان إيجاد إطار متين للرصد والتقييم مرتبط بالدول الأعضاء من أجل كفالة تعقب التقدم المحرز في تنفيذ أجندة 2063 بكفاءة.
6. حثّ الدول الأعضاء على وضع الترتيبات المؤسسية المناسبة (مثلاً إنشاء وحدة وطنية في الوزارة المعنية) لضمان إبراز دور أجندة 2063 بشكل أفضل، إضافة إلى وضع إطار الدعم الملائم.
7. اضطلاع مفوضية الاتحاد الأفريقي بضمان تقديم أجندة 2063 إطار متسق وشامل يضمن كافة البرامج الإقليمية والقارية (مثلاً برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا، البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا، تعزيز التجارة البينية الأفريقية/منطقة التجارة الحرة القارية، الخ..).
8. حثّ الدول الأعضاء على اتخاذ التدابير اللازمة لإزالة متطلبات تأشيرة الدخول للمواطنين الأفريقيين، والعمل نحو إصدار جواز السفر الأفريقي

سابعاً. بحث واعتماد توصيات اجتماع الخبراء:

53. بحث المؤتمر تقرير اجتماع الخبراء وأجاز التوصيات الواردة فيه.

ثامناً. ما يستجد من أعمال:

54. لم تثر أية مسألة تحت هذا البند.

تاسعاً. بحث التقرير واعتماده:

55. اعتمد المؤتمر تقريره في صيغته المعدلة.

عاشراً: اعتماد الإعلان الوزاري:

56. بحث المؤتمر إعلانه واعتمده في صيغته المعدلة.

حادي عشر. مراسم الاختتام:

57. ألقى مفوض الشؤون الاقتصادية بمفوضية الاتحاد الأفريقي، السيد أنتوني ماروبينج، كلمة ختامية نيابة عن رئيسة المفوضية، سعادة الدكتورة انكوسازانا دلاميني زوما. واستحضر التوصيات والقرارات الصادرة خلال المؤتمر وشجّع المشاركين على مواصلة الالتزام بتنفيذها. وأشار على وجه الخصوص إلى مركزية تعبئة الموارد لدعم تطوير البنية التحتية والتكامل الإقليمية. وشدّد على الدور الهام الذي يمكن أن تضطلع به المرأة في تحقيق الأهداف العامة لأفريقيا متكاملة ومزدهرة تنعم بالسلام. واختتم كلمته بتقديم الشكر لجلالة الملك مسواتي الثالث، إنغوينياما مملكة سوازيلاند، ولحكومة وشعب مملكة سوازيلاند على استضافة مؤتمر الاتحاد الأفريقي السابع للوزراء المسؤولين عن التكامل بنجاح.

58. في كلمته الختامية، أكد صاحب السمو الملكي الأمير لانغوسيمبي دلاميني، وزير التخطيط الاقتصادي والتنمية لسوازيلاند، ورئيس المؤتمر على أن قبول استضافة المؤتمر كان تعبيراً عن التزام حكومة وشعب مملكة سوازيلاند نحو الانعتاق الاقتصادي لأفريقيا وتنميتها من خلال تكامل اقتصاداتها وشعوبها من جملة أمور أخرى.

59. وأعرب عن امتنان سوازيلاند لجميع أعضاء الوفود لقبولهم الدعوة والمشاركة في المؤتمر بالإضافة إلى ما تحلوا به من صراحة وانفتاح أثناء المناقشات مما أدى إلى نتائج ملموسة. ودعا الدول الأعضاء إلى إشراك جميع أصحاب المصلحة وبالتحديد القطاع الخاص والشباب ووسائط الإعلام في عملية اتخاذ القرار وتنفيذ توصيات المؤتمر بجدية وفعالية من أجل تحقيق تكامل سريع وناجح للقارة.

–

EX.CL.893 (XXVI)
ANNEX.

إعـــــلان

-

AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي
UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone: 517 700 Fax: 5130 36
website: www. www.au.int

المؤتمر السابع لوزراء الاتحاد الأفريقي المسؤولين عن التكامل

17 – 18 يوليو 2014

مركز مؤتمرات رويال سوازي

إيزولويني، سوازيلاند

COMAI/Decl. (VII)

إعلان

نحن، وزراء الاتحاد الأفريقي المسؤولين عن التكامل، المجتمعين في مؤتمرنا العادي السابع في مركز مؤتمرات رويال سوازي، إيزولويني، سوازيلاند، يومي 17 و18 يوليو 2014،

إذ نذكر بالتزامات رؤساء الدول والحكومات بتنمية قارتنا وتكاملها، على النحو المنصوص عليه في القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي (2000)، والمعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الأفريقية لعام 1991 وإعلان سرت الصادر في سبتمبر 1999 وإعلان أكرا الصادر في يوليو 2007،

وإذ **نأخذ في الاعتبار** مقرري الدورة العادية السابعة لمؤتمر الاتحاد ASSEMBLY/AU/DEC.112 (VII) بشأن الاعتراف بالمجموعات الاقتصادية الإقليمية و ASSEMBLY/AU/DEC.113 (VII) بشأن إضفاء الصبغة المؤسسية على مؤتمرنا،

وإذ نذكر أيضاً بتوصيات وزراء الاتحاد الأفريقي المسؤولين عن التكامل خلال مؤتمرهم الثالث، والتي تدعو الدول الأعضاء التي لم تؤسس هيكلاً للتصدي لقضايا التكامل بعد، أن تقوم بذلك على جناح السرعة،

وإذ نأخذ في الاعتبار مقرر القمة المشتركة لرؤساء دول جماعة شرق أفريقيا والكوميسا والسادك في يونيو 2011 بشأن بدء المفاوضات حول منطقة التجارة الحرة الثلاثية والتصميم على التعجيل بإنشاء منطقة تجارة حرة تضم المجموعات الثلاثة ،

وإذ نأخذ في الاعتبار مقرري مؤتمر الاتحاد ASSEMBLY/AU/DEC.392(XVIII) و ASSEMBLY/AU/DEC.394 (XVIII) بشأن تشكيل كتلة ثانية من المجموعات الاقتصادية الإقليمية وإنشاء منطقة تجارة حرة قارية بحلول عام 2017 كموعد إشارى،

وإذ نعقد العزم على التعجيل بعملية التكامل طبقاً للمقررات ذات الصلة الصادرة عن رؤساء دولنا وحكوماتنا وتطلعات شعوبنا،

وإذ نحيط علما بالتوصيات الواردة في تقرير اجتماع الخبراء،

وبعد التداول حول موضوع "**البنية التحتية والتكامل في أفريقيا**"،

وإذ نعرب عن ارتياحنا للطابع الصريح والودي لمداولاتنا،

البنية التحتية والتكامل في أفريقيا:

1. **ندعو** الدول الأعضاء إلى ما يلي:
   - توفير التمويل اللازم لبرنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا وخاصة فيما يتعلق بتعبئة الموارد المحلية لإعداد المشاريع وتنفيذها؛
   - التصدي للتحديات المتعلقة بإدارة وتنفيذ برنامج تطوير البنية التحتية فى أفريقيا، مثل نظام الرصد والتقييم والإبلاغ، من أجل إبراز دور البرنامج بشكل أفضل؛
   - إقامة وحدات معنية بالشراكة بين القطاع العام والخاص على المستويات الوطنية والإقليمية والقارية لتحديد الموارد وتوضيح تفاصيلها وتعبئتها من أجل تنفيذ مشاريع تكامل البنية التحتية؛
   - تسهيل تمويل مشاريع البنية التحتية من خلال تعبئة الموارد من الأسواق المالية؛
   - تحديد الأولويات فيما يتعلق بالبنية التحتية للتجارة، بما في ذلك النقل وتدابير تسهيل التجارة، مثل المراكز الحدودية الشاملة، والمشاريع الرامية إلى تعزيز الفعالية على الحدود وكذلك النظم المتكاملة لإدارة الحدود، في إطار خطط التنمية الوطنية للدول الأعضاء؛
   - ضمان تنفيذ بروتوكول وسياسات الاتحاد الأفريقى حول تمكين المرأة ولا سيما تمثيل المرأة بنسبة 30% فى البرلمانات ومناصب صنع القرار.

2. **نطلب من** مفوضية الاتحاد الأفريقي، القيام بما يلي بالتعاون مع أصحاب المصلحة المعنيين:
   - مساعدة الدول الأعضاء في وضع أطر مؤسسية وقانونية واقتصادية ومالية لوحدات الشراكة بين القطاعين العام والخاص؛
   - إقامة بنية تحتية مصممة خصيصاً للبلدان غير الساحلية والبلدان الساحلية والجزرية؛

- وضع استراتيجية للاتصال من أجل الترويج لتنفيذ برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا؛
- دعم مراكز الطاقة بهدف ضمان اكتفاء القارة ذاتياً من الطاقة وتوفير الكهرباء لمعظم السكان؛
- المشاركة بشكل تفاعلي مع القطاع الخاص، وصناعة تكنولوجيا العلوم والهندسة، وغيرهما من أصحاب المصلحة المعنيين من أجل تقييم وقياس جميع المشاريع التي يتم تحديدها في خطة العمل ذات الأولوية، والعدد المطلوب من العاملين المهرة في مجال صناعة تكنولوجيا العلوم والهندسة لإنجاز تلك المشاريع بكفاءة، وبعد ذلك تحديد الأهداف، والأنشطة بالتعاون مع صناعة تكنولوجيا العلوم والهندسة، والمؤسسات الجامعية، وأصحاب المصلحة الآخرين من أجل التعجيل بمسار التدريب، ونمو وتنمية رأس المال البشري والعاملين المهرة الذين تحتاجهم أفريقيا؛
- تقييم عملية تنفيذ برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا لتسليط الضوء على الأسباب التي أدت إلى الفجوة بين القرارات السياسية وتنفيذها، والمتمثلة في غياب و/أو عدم الالتزام بالقواعد الموحدة. وينبغي أن يؤدي ذلك إلى تحديد التدابير التصحيحية المحتملة؛
- تشجيع مشاركة النساء في برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا كشريكات من الصف الأول أو الثاني أو الثالث للتوريد؛
- إنشاء قاعدة بيانات للأعمال التجارية التي تملكها المرأة في أفريقيا في مجالات الطاقة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والنقل والمياه، والتصديق عليها؛
- بناء قدرات النساء صاحبات الأعمال في القطاعات المذكورة أعلاه؛
- إعتماد سياسات لأسواق تفضيلية للتشجيع على شراء السلع والخدمات من النساء صاحبات الأعمال التجارية؛
- وضع مقاييس للمنشآت التجارية التي تملكها المرأة، لرصد وتقييم أفضل لمشاركة تلك الأعمال في التنمية الاقصادية؛
- وضع تشريعات لدعم التمييز الإيجابى تجاه الأعمال التجارية التي تملكها المرأة.

3. **حث** الدول الأعضاء وغيرها من أصحاب المصلحة المعنيين على تبني وتنفيذ نتائج قمة داكار حول التمويل المنعقدة يومي 14 – 15 يونيو 2014، ولاسيما خطة عمل داكار التى تمت الموافقة عليها من قبل الدورة العادية الثالثة والعشرين لمؤتمر الاتحاد الأفريقي المنعقدة يومي 26 – 27 يونيو 2014، في ملابو.

تقرير عن وضع التكامل في أفريقيا ومتابعة تنفيذ التوصيات الصادرة عن المؤتمر السادس لوزراء الاتحاد الأفريقي المسؤولين عن التكامل:

1. **نطلب** من مفوضية الاتحاد الأفريقي القيام بما يلي:

- تعزيز وتسهيل تدريب مسؤولى الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية في مجال التكامل الإقليمي، من بين جملة أمور أخرى، في إطار الجامعة الأفريقية للاتحاد الأفريقي؛
- استكمال المشاورات الجارية مع الدول الأعضاء حول المصادر البديلة للتمويل، من خلال وزراء الاقتصاد والمالية الأفريقيين، وتقديم تقرير لرؤساء الدول والحكومات فى هذا الشأن؛
- ترشيد المقررات المتخذة خلال مؤتمرات قمة الاتحاد الأفريقي ودراسة مدى قابليتها للتطبيق من أجل تنفيذها. وفي هذا الصدد، يطلب أيضاً من مفوضية الاتحاد الأفريقي وضع آلية للرصد والتقييم، على جميع المستويات، لتنفيذ مقرر الاتحاد الأفريقي؛

2. **نحث** الدول الأعضاء على ما يلي:

- التصديق على معاهدات وبروتوكولات الاتحاد الأفريقي وإدماجها فى التشريعات الوطنية من أجل مواءمة السياسات على المستوى الوطني؛
- تسريع عملية التكامل من خلال تحويل بعض الكفاءات تدريجياً إلى الهيئات الإقليمية والقارية؛
- تبنى أفضل الممارسات والنماذج القائمة الناجحة في مجال التكامل في مختلف أقاليم أفريقيا؛

- البحث عن حلول مناسبة لمسألة حرية حركة الأشخاص والسلع والخدمات بغية تعزيز النمو والتنمية في أفريقيا؛
- تنفيذ مقررات مؤتمر الاتحاد الأفريقي بشأن إنشاء وزارات/إدارات مسؤولة عن التكامل الإقليمي؛

3. **نحث** المجتمع المدني والقطاع الخاص فى القارة على تملك أجندة التكامل الأفريقيةعلى نحو أفضل؛
4. **ندعو** البنوك إلى تقاسم المخاطر مع المؤسسات الأفريقية حتى يتسنى تسهيل أجندة تطوير البنية التحتية فى أفريقيا.

دراسة حول صندوق التكامل الأفريقي:

1. **نطلب** من مفوضية الاتحاد الأفريقي تحديد القيمة المضافة بوضوح (بناء القدرات، تقاسم المعارف وأفضل الممارسات،الدعم المؤسسى، دراسات الجدوى التمهيدية، ودراسات الجدوى) لصندوق التكامل الأفريقي مقارنة ببقية الصناديق (صندوق أفريقيا 50 وصناديق المجموعات الاقتصادية الإقليمية وبنك الاستثمار الأفريقى المنتظر) وكذلك تحديد علاقاتها بصندوق التكامل الأفريقي؛
2. **نوصى** بإنشاء صندوق التكامل الأفريقي من أجل التعجيل بتنفيذ برنامج الحد الأدنى من التكامل والبرامج ذات الأولوية للاتحاد الأفريقي.
3. **نحث** الدول الأعضاء على ضمان تخصيص الاعتمادات اللازمة لصندوق التكامل من أجل تسهيل إعداد المشاريع وبناء القدرات على المستويين الإقليمى والوطنى مع ضرورة منح الأولوية للشراكة بين القطاعين العام والخاص والبنك الأفريقى للتنمية وصندوق أفريقيا 50.

مؤشر التكامل الإقليمي الأفريقي:

1. **نُقر** المنهجية المقترحة ومجموعة المؤشرات المكوّنة لمؤشر التكامل الإقليمي الأفريقي؛
2. **نطلب** من مفوضية الاتحاد الأفريقي ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا القيام بما يلي:

- استخدام المعايير الثلاثة التالية في تصميم المؤشر: البساطة؛ القيمة المضافة بالنسبة للنظام الحالى للتقييم النوعي والكمي للتقدم المحرز في مجال التكامل الإقليمي؛ وأداة صنع القرار للاتحاد الأفريقي/مفوضية الاتحاد الأفريقي، والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء؛
- إدراج عناصر المساواة بين الجنسين في المؤشر؛
- إجراء مشاورات مكثفة مع الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية حول مؤشرات ومعايير التكامل الإقليمي فيما يتعلق باختيار المجالات ذات الأولوية.

إحاطة حول آخر التطورات المتعلقة بالتجارة الأفريقية البينية وإنشاء منطقة التجارة الحرة القارية:

1. **ندعو** الدول الأعضاء إلى القيام بما يلي:

- إنشاء أطر منتظمة للحوار المؤسسي بين جميع الأطراف المعنية بعملية التكامل، بما في ذلك الحوار بين الحكومات، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، من أجل إشراكهم على نحو أكبر في ملكية أجندة التكامل؛
- اعتماد استراتيجية شاملة للتفاوض حول الشراكات الاستراتيجية؛
- التعجيل بتسهيل حرية تنقل الأشخاص وإزالة الحواجز التعريفية وغير التعريفية؛
- تشجيع النهجين الثنائي والإقليمي لتعزيز التجارة الأفريقية البينية.

1) **نطلب من** مفوضية الاتحاد الأفريقي القيام بما يلي:

- المضى فى تحديد مراحل وتسلسل مفاوضات منطقة التجارة الحرة القارية استناداً إلى الدروس المستفادة من مفاوضات منطقة التجارة الحرة الثلاثية فيما يتعلق "بمبدأ الخبرات المكتسبة" و" المتغيرات الهندسية" من بين جملة أمور أخرى؛
- وضع برنامج لبناء القدرات للدول الأعضاء، والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، ومفوضية الاتحاد الأفريقي حتى يتسنى لها المشاركة بفعالية في مفاوضات التجارة الإقليمية والقارية والدولية؛
- تحقيق التآزر بين بناء القدرات والبنية التحتية وتعزيز التجارة الأفريقية البينية.

الموقف الأفريقي الموحد حول أجندة التنمية لما بعد عام 2015 وأجندة 2063 الأفريقية:

1)**.نطلب** من مفوضية الاتحاد الأفريقي القيام بما يلي:

- **اتخاذ** التدابير اللازمة لضمان تعميم وترويج أجندة 2063 وأجندة التنمية لما بعد عام 2015 على نطاق واسع وعلى جميع المستويات (القاري والإقليمي والوطني)، وبين كافة أصحاب المصلحة ، وترسيخ ملكية هاتين الوثيقتين الأفريقيتين الهامتين وخاصة على مستوى القواعد الشعبية. ويتعين على مفوضية الاتحاد الأفريقى صياغة استراتيجية اتصال بشأن أجندة 2063 تشمل من بين جملة أمور، نشر المعلومات عبر الإذاعة والتلفزيون والقنوات الإعلامية الأخرى؛
- ضمان إقامة إطار قوى للرصد والتقييم يوضع تحت تصرف الدول الأعضاء من أجل كفالة المتابعة الفعالة للتقدم المحرز في تنفيذ أجندة 2063؛
- السعي إلى جعل أجندة 2063 توفر إطارا متماسكا وشاملا يغطى كافة البرامج الإقليمية والقارية (مثل برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا، البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا، تعزيز التجارة الأفريقية البينية/ منطقة التجارة الحرة القارية، إلخ).

2) **نحث** الدول الأعضاء على القيام بما يلي:

- إجراء مشاورات من أجل إثراء وثيقة أجندة 2063، بما أنه لم يتم استكمالها بعد، وتقديم إسهاماتها إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي بحلول 31 أكتوبر 2014، كما طلبه المجلس التنفيذي في ملابو، في يونيو 2014. وينبغي أن تحدد أيضاً ورش العمل التى يتم تنظيمها على المستوى الوطنى تدابير محددة لضمان الترابط بين أجندة 2063 وخطط التنمية الوطنية للدول الأعضاء؛
- إبداء التزام مالي قوي لضمان تنفيذ أجندة 2063 على أكمل وجه؛
- إقامة آليات مؤسسية مناسبة (مثل وحدات وطنية في الوزارات المعنية) لضمان إبراز أجندة 2063 بشكل أفضل، وإقرار إطار الدعم الملائم؛
- اتخاذ التدابير اللازمة لإزالة متطلبات تأشيرات الدخول للمواطنين الأفريقيين والعمل على إصدار جواز السفر الأفريقي.

3) **نطلب** من مفوضية الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء تسهيل إقرار برامج تعليمية مناسبة، ومواءمة المناهج الدراسية وتشكيل هيئة أفريقية معنية بالمؤهلات التعليمية لضمان ثورة الكفاءات وتشجيع حرية تنقل الطلبة والشباب.

نطلب من مفوضية الاتحاد الأفريقى أن تقوم إعتبارا من العام القادم بعقد اللجنة الفنية المتخصصة للشؤون المالية والنقدية والتخطيط والتكامل الاقتصادى.

قرار شكر:

نعرب عن بالغ امتناننا وتقديرنا لسلطات سوازيلاند على ما أبدته من حفاوة الاستقبال لمختلف الوفود، وعلى ما وضعته من تسهيلات تحت تصرفها مما أدى بدرجة كبيرة إلى تحقيق النتائج المثمرة التي تم التوصل إليها عقب المداولات.

وأخيراً، **ندعو** كل دولة من الدول الأعضاء وجميع أصحاب المصلحة إلى تنفيذ توصيات مؤتمرنا بصورة فعالة.

حرر في إيزولويني، سوازيلاند، في 18 يوليو 2014

–

AFRICAN UNION UNION AFRICAINE

African Union Common Repository **http://archives.au.int**

Organs Council of Ministers & Executive Council Collection

2015

The 7th Conference of African ministers in charge of integration (COMAI VII), Ezulwini, Swaziland, 17-18 JULY 2014

African Union

African Union

http://archives.au.int/handle/123456789/4713

Downloaded from African Union Common Repository